

تغريدة «مستفزة للشيعة» تقود رئيس تحرير صحيفة كويتية إلى التحقيق



ديار كويتي إلى 2000، وتصل إلى 5000 دينار، وفي عقوبة الجناية قد تصل إلى 10000، وترتفع الغرامة لتبلغ 50000 في بعض العقوبات.

وكذلك عقوبة الحبس التي تبدأ من ستة أشهر إلى سنتين، وتصل في الجنايات إلى السجن المؤبد، إن كانت مرتبطة بقانون الجزاء، على سبيل المثال، كما تسري أحكام المادتين 46 و79 في الشروع في الجرائم الإلكترونية وحق القاضي وحق السلطة الإدارية بإبعاد الأجنبي.

إقالته من منصبه كرئيس فكري لجمعية الصحفيين الكويتيين عام 2014. ومع تشريع قانون الجرائم الإلكترونية عام 2015 في الكويت، أصبح المغردون أمام عقوبات مشددة في حال خالفوا القوانين.

وتزايدت مؤخرًا الحملات والندوات للناشطين للمطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في القانون في ما يتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، بسبب ارتفاع عدد المغردين الذين صدرت بحقهم عقوبة الحبس.

وتشير آخر الإحصائيات إلى وجود نحو 4000 شكوى خلال عام 2019 تتناول مختلف الجرائم الإلكترونية، في حين بلغ عدد القضايا منذ إقرار القانون 19537 ما بين شكوى وقضية، وبرزها الإساءة إلى أمير البلاد أو القضاء الكويتي، وإشاعة أخبار كاذبة، وإذراء الأديان، وهذه الجرائم لا تحتاج إلى تقديم شكوى من أي شخص.

ومن سمات الجريمة الإلكترونية أنها سهلة وبعيدة عن الرقابة الأمنية المسبقة أو المباشرة، وأنها عابرة للحدود، ولا تعترف بعنصري المكان والزمان.

وتتميز العقوبات في قانون الجرائم الإلكترونية بأنها ذات غرامات مرتفعة مع وجود عقوبة الحبس؛ فتبدأ من 500

الكويت - أحالت وزارة الداخلية الكويتية رئيس تحرير صحيفة «السياسة» أحمد الجارالله على النيابة العامة للتحقيق معه بتهمة الإساءة إلى المذهب الشيعي، بسبب تغريدة نشرها على حسابه على تويتر تضمنت صورة لأئمة شيعة مرفقة بتعليق مثير للجدل.

وذكرت مصادر كويتية الخميس أنه تمت إحالة الجارالله الملقب بـ«عميد الصحافة الكويتية» على النيابة لإثارته الفتنة وإساءته للمواطنين الشيعة.

ولم يورد الحساب تفاصيل إضافية حول التهمة، إلا أن نشطاء تفاعلوا مع الخبر وأشاروا إلى أن سبب إحالة الجارالله يعود لـ«نشره تغريدة مرفقة بصورة تضمنت إساءة لرموز من المذهب الشيعي».

وقام الجارالله بحذف التغريدة عقب حالة الاستياء التي تسببت بها بين النشطاء بينهم نواب طالباو باتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، إلا أن ناشطين آخرين أعادوا نشرها، وتراوحت التعليقات بين رافض للتغريدة وآخرين دافعوا عن حق الجارالله في التعبير عن رأيه.

وسبق أن تعرض الجارالله لانتقادات لاذعة ومحكمة قضائية بسبب تغريدة تم اتهامه على إثرها بالإساءة إلى الرسول، وكانت سببا في

ليست كل الأخبار صالحة للنشر وفقا لماكرون

وسائل الإعلام تتناول روايتين متناقضتين
لأسباب مهاجمة ماكرون لصحافي «لوفيغارو»



تصرف ماكرون أثار استنكار البعض

فانتقد أولئك الذين «يكتبون أسوأ حقائق من دون أي تحقق» داعيا إياهم إلى «طرح السؤال مباشرة».

وردا على أسئلة حول عقوبات فريدة محتملة على مسؤولين لبنانيين، نفى ماكرون هذه الفرضية من دون استبعاد تماما «آلية عقوبات أوسع» على المدى الطويل.

من جهته، قال مالبرونو في تصريحات لوكالة فرانس برس «أنا مندهش جدا بسبب ضراوة هذا الهجوم غير المقبول والذي رددت عليه. قمت بتوضيح الأمر مع (قصر) الإليزيه، بالنسبة إلى المسألة المنتهية».

وأكدت الرئاسة الفرنسية أن الحادثة «انتهت» بعد محادثة مع الصحافي والصحيفة. وأوضح «ما أتهمه به الرئيس، هو أنه لم يعط للإليزيه إمكانية التعليق على المعلومات التي تعني».

ويصر متابعون أن ما جاء في مقال مالبرونو أخرج الرئيس الفرنسي، لأن جوهر التسوية التي تقترحها فرنسا هي إنقاذ لحزب الله من ورطته على خلفية اتهامه بالمسؤولية عن انفجار بيروت وأن ينقل صحافي بارز مثل مالبرونو معلومات غير صحيحة خصوصا أن له باع طويل في قضايا الشرق الأوسط.

وانتقد الكثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي ما قام به ماكرون، معتبرين أنه يتناقض مع حرية الصحافة والتعبير، فيما رأى آخرون أن حرية الصحافة تقف عند ضروورات الأمن القومي ومصصلحة البلاد.

وعلق البعض بأن وكالة الأنباء الفرنسية كانت حريصة على تبني الرواية الأقل إحراجا لماكرون، بالنظر إلى حساسية موقفه تجاه حزب الله.

وهذه المرة الأولى التي يهاجم فيها ماكرون بشكل علني صحافيا. وسعى الرئيس الفرنسي منذ أشهر إلى تهدئة العلاقات مع الصحافيين التي كانت متوترة في بداية ولايته الرئاسية. وفي بيروت، سئل حول محاكمة مرتكبي الاعتداء على مجلة «شارلي إيبدو» فكر الثلاثة احترامه لحرية الصحافة.

وفي 4 أغسطس الماضي قضت بيروت ليلة دامية جراء انفجار ضخم في المرفأ، خلف 182 قتيلًا وأكثر من 6 آلاف جريح والعشرات من المفقودين، فضلا عن خسائر مادية هائلة تقدر بنحو 15 مليار دولار، وفقا لأرقام رسمية غير نهائية.

ويتهم متابعون الرئيس الفرنسي بالتدخل العلني في السياسة الداخلية اللبنانية، باقتراحه مصطفى أديب لتشكيل الحكومة المقبلة. وانتشرت آراء عبر مواقع التواصل، حملت اتهامات لماكرون بـ«التدخل العلني في السياسة الداخلية اللبنانية، ومسألة اقتراحه الشخصية المكلفة بتشكيل الحكومة الجديدة».

هاجم الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون الصحافي البارز المتخصص في شؤون الشرق الأوسط جورج مالبرونو بسبب مقال تناول فيه محادثات ماكرون مع القادة اللبنانيين وروى تفاصيل ما جاء فيها، لكن الأمر الذي أثار الجدل هو تناول وسائل الإعلام لهذه الحادثة من زاويتين مختلفتين.

باريس - أظهرت مشاهد صورتها قناة «إل سي.أي» الفرنسية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يتوجه بغضب إلى صحافي في صحيفة «لوفيغارو» في ختام زيارته بيروت واتهمه بأنه «غير مسؤول» بسبب نشره مقالا عن لبنان تناول تفاصيل لقائه بسياسيين لبنانيين، لكن تفسير سبب استياء ماكرون هو ما اختلفت عليه وسائل الإعلام العربية والفرنسية.

وقال الرئيس الفرنسي للمراسل جورج مالبرونو المتخصص في شؤون الشرق الأوسط والذي كان رهينة لدى «الجيش الإسلامي» في العراق «إن تشرك للخبر يعتبر لا مبالاة بحساسيات الموضوع، وعدم مسؤولية تجاه فرنسا والسياسيين اللبنانيين، كما أنه يتعارض مع أخلاق العمل الصحافي».

وبحسب المشاهد التي انتشرت بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، قال ماكرون ببنبرة عالية «سمعتني دائما ادافع عن الصحافيين، وسافعل ذلك دائما. لكن أتحدث معك بصراحة، ما فعلته خطير وغير مهني ووضع».

ويظهر في المشاهد، مغادرة ماكرون على الفور عقب انتهائه من مخاطبة الصحافي، دون أن يمنحه حتى حق الرد.

ولم يوضح الرئيس الفرنسي الجزئية التي أثارت غضبه في مقال مالبرونو، الذي نشرته صحيفة لوفيغارو في 31 أغسطس وتتناول محادثات استمرت ساعات طويلة مع القادة اللبنانيين بشأن تشكيل حكومة مهمة محددة.

غير أن وسائل الإعلام العربية والفرنسية تناولت روايتين مختلفتين وكالعادة، فقد جاء في تقرير وكالة فرانس برس، أن ماكرون حمل مساء الثلاثاء في لبنان على مالبرونو لادعائه في مقال له أن فرنسا تهدد بفرض عقوبات على المسؤولين اللبنانيين الذين سيعرقلون تنفيذ إصلاحات، بحسب مصادر متطابقة.

وأضافت أن مالبرونو كتب في مقاله أن الرئيس الفرنسي هدد خلال أول زيارة له إلى بيروت في السادس من أغسطس بعد يومين من انفجار المرفأ، بفرض عقوبات على المسؤولين السياسيين الذين سيعرقلون تنفيذ إصلاحات.

في المقابل تداولت غالبية وسائل الإعلام العربية الخبر من زاوية أخرى، وقالت إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ويخ صحافيا يعمل بصحيفة لوفيغارو، لنشره خبرا عن اجتماعه برئيس الكتلة

واشنطن تحظر موقعين لقناة تلفزيونية تابعة لميليشيات حزب الله العراق

والالتزام بحماية تجارتنا وبنيتنا التحتية».

وفي 2 يوليو 2009، أدرجت الخزانة الأميركية «كتائب حزب الله»، وهي جماعة إرهابية مدعومة من إيران وتنشط بالعراق، في قوائم الإرهاب كبير لارتكاب أعمال عنف ضد قوات التحالف وقوات الأمن المحلية.

وفي اليوم نفسه، صنفت وزارة الخارجية الأميركية «كتائب حزب الله» كمنظمة إرهابية أجنبية لارتكاب أو تشكيل خطر كبير لارتكاب أعمال إرهابية.

وأفردت قناة الاتجاه تغطية لخبر حظر موقعها الإلكتروني الرسمي من قبل وزارة العدل الأميركية، عبر استضافة ما أطلقت عليه اسم محللين سياسيين، رددوا شعارات القناة بالتصدي للإمبريالية العالمية، وحاولوا تصويرها بمظهر البطل، وقال أحدهم «إقدام أميركا على إغلاق موقع قناة الاتجاه الإلكتروني وسام شرف للقناة ومسيرتها في مقارعة الاحتلال الأميركي والمشروع الصهيوني في العراق والمنطقة».

وأضاف أن «صدى صوت المقاومة والنهج الذي تتخذه قناة الاتجاه ومواقفها الإخبارية التي تتكسح حقيقة المشاريع الأميركية والصهيونية في المنطقة ومخططاتها بات عاليا وصادحا بالحق».

في 29 أغسطس الماضي، قالت فيه إنها حجبت مواقع ثلاث شركات متورطة في نقل الوقود الإيراني إلى فنزويلا.

وتتهم «كتائب حزب الله العراق» بتنفيذ هجمات بين الحسين والآخر على السفارة الأميركية في العاصمة بغداد، كما تقوم بزعم عبوات ناسفة لاستهداف قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش ودعم القوات العراقية.

**وزارة العدل الأميركية
صدرت موقعين على
الإنترنت باعتبارهما ذراعا
إعلامية لكتائب حزب الله
العراق المدعومة من إيران**

وفي السياق نفسه، قال المدعي الأميركي للمنطقة الشمالية من جورجيا، بيونغ جاي باك «نظام التجارة والبنية التحتية لدينا، سواء كانت مادية أو إلكترونية، سيتم استخدامه بشكل قانوني».

وتابع «إن تسمح للجماعات التي تم منعها بشكل قانوني من الحصول على السلع والخدمات في الولايات المتحدة باستخدام خدمات الإنترنت الخاصة بنا، وخاصة لتعزيز أجهزتها الإرهابية. هذه المصادرة تؤكد التعاون الوطني

واشنطن - أعلنت وزارة العدل الأميركية أنها صادرت موقعين على شبكة الإنترنت بسبب أنشطتهما كذراع إعلامية لميليشيات كتائب حزب الله العراق المدعومة من الحرس الثوري الإيراني.

وقالت الوزارة في بيان، الأربعاء، إنها صادرت النطاق الخاص على الإنترنت للموقعين التابعين لقناة «الاتجاه» الفضائية العائدة للميليشيات العراقية الموالية لإيران.

ويعمل الموقعان كذراع إعلامية لـ«كتائب حزب الله»، وينشران اتصالات الإنترنت ومقاطع الفيديو والمقالات والصور المصممة لتعزيز أجهزتها، وخاصة زعزعة استقرار العراق وتجديد الآخرين للانضمام إليها.

ونقلت وكالة أنباء «فارس نيوز» القريبة من الحرس الثوري في إيران الخميس، عن مساعد وزير الشؤون الأمني القومي جون ديمرز قوله «تشهد مرة أخرى لجوء منظمات إرهابية أجنبية إلى الإنترنت لنشر رسائلها وجذب مؤيديين لبرامجها العنيفة».

وأضاف ديمرز «سنواصل مكافحة تجنيد الإرهابيين وجهود الدعاية في العالم الرقمي، كما نفعل في أي مكان آخر».

وهذه هي المرة الثانية في الأيام القليلة الماضية التي تحجب فيها الولايات المتحدة مواقع إلكترونية، حيث أصدرت وزارة العدل الأميركية بيانا



القناة اعتبرت حذف موقعها «بطولة»